Document: EB 2016/119/R.22/Rev.1
Agenda: 14(a)(ii)
Date: 14 December 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية زامبيا من أجل

البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

عبلة بن حموش
المديرة والممثلة القطرية
شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية
رقم الهاتف: 332 254 211 260+
البريد الإلكتروني: a.benhammouche@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 4

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال– الإدارة المالية، والتوريد، والتسيير 6

هاء– الإشراف 8

رابعا– تكاليف البرنامج، وتمويله، وفوائده **8**

ألف– تكاليف البرنامج 8

باء– تمويل البرنامج 9

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال– الاستدامة 10

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **12**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 12

باء– المواءمة والتنسيق 12
جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 12
دال– الانخراط في السياسات 13
سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني 13
سابعا– التوصية 13

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية زامبيا

البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

تقرير التصميم

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 14-01-2016

جمهورية زامبيا

البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المقترض:	جمهورية زامبيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	29.672 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	15.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 21.25 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	0.74 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 1.01 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط قرض الصندوق:	تيسيرية للغاية: مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75 في المائة سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	القطاع الخاص، ومعهد إندابا لبحوث السياسات الزراعية، ومنتدى إدارة المخاطر الزراعية
قيمة التمويل المشترك:	القطاع الخاص: 3.46 مليون دولار أمريكي معهد إندابا لبحوث السياسات الزراعية: 0.51 مليون دولار أمريكي منتدى إدارة المخاطر الزراعية: 0.20 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	القطاع الخاص: مساهمة من شركاء معهد إندابا لبحوث السياسات الزراعية: منحة منتدى إدارة المخاطر الزراعية: مساعدة تقنية عينية
مساهمة المقترض:	2.01 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.23 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية زامبيا من أجل البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، على النحو الوارد في الفقرة 55.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية زامبيا من أجل البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- زامبيا بلد لا مخرج له على البحر، تبلغ مساحته 618 752 كلم^2، وعدد سكانه 16 مليون نسمة، أكثر من 70 في المائة منهم تحت سن 30 سنة. ويزداد عدد السكان بنسبة ثلاثة في المائة سنويا. ومع أن زامبيا أصبحت في عام 2011 بلدا متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، إلا أن أوجه عدم المساواة تبقى مرتفعة جدا ويبقى الحد من الفقر بطيئا.

2- خلال الفترة 2010-2014، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل وسطي نسبته 7 في المائة. غير أن النمو انخفض إلى خمسة في المائة في عام 2014 وإلى ثلاثة في المائة في عام 2015، ويعود سبب ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النحاس وانقطاعات التيار الكهربائي. وقد طرأ انخفاض على قيمة الكواشا الزامبية، من حوالي 5.5 كواشا زامبية للدولار الواحد في عام 2012 إلى 10 كواشا زامبية للدولار الواحد في عام 2016.

3- ويبقى الفقر الريفي المدقع واسع الانتشار، وارتفاع البطالة من التحديات الكبيرة. وتعيش نسبة أكثر من 50 في المائة من سكان زامبيا تحت خط الفقر و41 في المائة في فقر مدقع. والفقر في المناطق الريفية، الذي تبلغ نسبته 77 في المائة، هو أعلى بثلاثة أضعاف من الفقر في المناطق الحضرية.

4- تشكل الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي 12 في المائة من الصادرات، ويساهم الإنتاج الزراعي بحوالي 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولدى زامبيا مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة الخصبة نسبيا والتي تشهد هطول الأمطار بشكل جيد. ويتألف قطاع الزراعة من هيكل مزدوج يضم: عددا صغيرا (حوالي 740 أسرة تقريبا) من كبار المزارعين التجاريين، وحوالي 000 50 أسرة زراعية تجارية ناشئة؛ وحوالي 1.5 مليون أسرة زراعية من أصحاب الحيازات الصغيرة. وهناك فجوة إنتاجية كبيرة بين القطاع الفرعي التجاري والقطاع الفرعي

لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن لردم هذه الفجوة وربط المزارعين بالأسواق التي تزداد اتساعا أن يقود النمو الاقتصادي والحد من الفقر الريفي.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- إن ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بقطاع الأعمال الزراعية المزدهر سوف يسمح للمجموعة المستهدفة من الصندوق بالمشاركة في الازدهار المتزايد الذي تتمتع به المناطق الحضرية والطلب المتنامي بسرعة على الأغذية عالية الجودة.

6- تشهد زامبيا مستوى مرتفعا من سوء التغذية لدى الأطفال، مع معدلات تقزم بنسبة 50 في المائة و46 في المائة في المناطق الريفية والحضرية، على التوالي.[1] والمطلوب هو المزيد من الاستثمارات لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي. وتحبذ الحكومة إضفاء الطابع التجاري على الزراعة على نطاق ضيق كمحرك رئيسي للحد من الفقر الريفي. ويتم تشجيع الأعمال الزراعية لتعزيز الروابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات، كما هو الحال في إمدادات المدخلات، وتسويق المخرجات، والتجهيز الزراعي. وهذا يدعو إلى تحسين الجودة، والموثوقية، وحجم الإنتاج، ولا سيما من المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة. ويعزز الإطار السياساتي الاعتماد على الذات بين الأسر الزراعية ويشجع على تنمية الشراكات بين المزارعين، والحكومة، والقطاع الخاص.

7- يحرز برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة الجاري تقدما كبيرا نحو إضفاء الطابع التجاري على أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز الأعمال الزراعية. ووفقا لاستعراض البرنامج الذي تم في عام 2015، أبلغت نسبة 26 في المائة من الأسر المشمولة في العينة عن زيادة في مبيعات السلع الزراعية بمعدل وسطي قدره 64 في المائة للأسرة الواحدة. كما أبلغ حوالي نصف الأسر عن زيادة في أسعار البيع، بينما أبلغت 98 في المائة من الأسر عن زيادة قيمة المبيعات، و69 في المائة عن زيادات تعود إلى زيادة القيمة. وحوالي ربع الأسر المشمولة في العينة استفادت من تحسين الروابط مع الأسواق، بينما حصلت نسبة 69 في المائة على خدمات الإرشاد في القضايا المتصلة بالأعمال. وازدادت ملكية الأسر للأصول بالنسبة لـ55 في المائة من الأسر المشمولة بالعينة.

8- حدد استعراض منتصف المدة لبرنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة عددا من الدروس المستفادة التي من شأنها تحسين الفعالية وتنوير تصميم البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة المقترح:

(أ) الحاجة إلى إقامة روابط تجارية بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التجاريين الناشئين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة عالية المستوى بدلا من الاعتماد على نموذج مقدم الخدمات، الذي أثبت أنه مكلف وليس فعالا جدا.

[1] المكتب المركزي للإحصائيات، مسح رصد الظروف المعيشية لعام 2015، النتائج الرئيسية.

(ب) الحاجة إلى إدخال اللامركزية في العمليات، وترشيد الترتيبات المؤسسية ضمن الهياكل القائمة.

(ج) الحاجة إلى تحسين مهارات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحديد فرص الأعمال، ووضع خطط الأعمال، والتفاوض مع الجهات الفاعلة في سلاسل قيمة القطاع الخاص.

(د) إمكانات مرافق المنح المقابلة لاستقطاب استثمارات معتبرة من القطاع الخاص عندما تكون كبيرة بما فيه الكفاية لجذب الاهتمام.

9- في إطار برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، كان استخدام المنح المقابلة بطيئا في البداية للأسباب التالية: (أ) كان وضع المبادئ التوجيهية للمنح عملية مديدة؛ (ب) وُجد أن المبادئ التوجيهية كانت معقدة جدا مما أثنى بعض الشركاء المحتملين عن تقديم الطلبات؛ (ج) لم يكن لمقدم الخدمات التقنية المستخدم حضور قريب من المستفيدين الأمر الذي جعله يعتمد على التعاقد من الباطن؛ (د) نقص المشاركة من قبل الموظفين على مستوى الأقسام أدى إلى معرفة محدودة حول المنح على مستوى الأقسام؛ (هـ) عندما أشرك برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة الموظفين على مستوى الأقسام في النهاية، لم تكن لديهم القدرات لتقديم المشورة للمجتمعات في وضع مقترحات قابلة للتمويل؛ (و) المساهمة النقدية للمستفيدين بنسبة 10 في المائة ردعتهم عن تقديم الطلبات؛ (ز) المتقدمون المحتملون بطلبات من أجل منح "كبيرة" وجدوا أن حجم هذه المنح صغير جدا كي يجذب اهتمامهم.

10- سيركز البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء شراكات قوية ومستدامة تهدف إلى تيسير التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة كعمل تجاري. وسيبني البرنامج على إنجازات برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة في تطوير شراكات مستدامة ومربحة تربط المزارعين بالفرص التجارية.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

11- للبرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة تركيز متعدد السلع وتغطية وطنية. واختيار السلع سوف يحدد التركيز الجغرافي للتدخلات. وسوف يركز البرنامج على ثلاث مجموعات من السلع: (أ) الحبوب البقولية (الفول السوداني، وفول الصويا، والفاصولياء، واللوبياء)؛ (ب) الحيوانات الصغيرة (الدواجن، والماعز، والأغنام، والخنازير)؛ (ج) الأرز. وقد تم اختيار هذه السلع على أساس ما يلي: (أ) أكثر من 70 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون هذه السلع كأغذية ومحاصيل نقدية على حد سواء؛ (ب) لهذه السلع فوائد غذائية كبيرة؛ (ج) تخدم هذه السلع في ملء فترة الجوع الموسمية؛ (د) لهذه السلع إمكانات كبيرة للتسويق من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، ومكاسب من حيث الكفاءة، وإضافة القيمة؛ (هـ) هناك اهتمام مرتفع المستوى بين وسطاء السوق؛ (و) هناك إمكانات

لتحقيق نتائج سريعة. إلا أن المنح الأكبر بموجب مرفق الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص لن تكون محصورة بسلاسل القيمة أو المناطق الواردة أعلاه.

12- **المجموعة المستهدفة:** تصنف الحكومة الأسر الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددها 1.5 مليون أسرة ضمن ثلاث فئات. الفئة ألف (مزارعو الكفاف) تشكل أغلبية المجموعة المستهدفة. وسوف تُستهدف الفئة باء (النشطون اقتصاديا)، والفئة جيم (المزارعون الموجهون تجاريا) للمساعدة في إقامة روابط الأعمال الزراعية للبرنامج، نظرا إلى أنها تنتج بالفعل فائضا للأسواق. وسوف يعمل البرنامج مع حوالي 000 40 أسرة من الفئة ألف، و000 16 أسرة من الفئة باء، و000 5 أسرة من الفئة جيم.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

13- الهدف الإنمائي للبرنامج هو زيادة حجم وقيمة مخرجات الأعمال الزراعية التي يبيعها المنتجون من أصحاب الحيازات الصغيرة. والغاية من البرنامج هي زيادة دخول الأسر الريفية المشاركة في الزراعة الموجهة نحو السوق وأمنها الغذائي والتغذوي. وهذا يؤكد على الأهمية المركزية للأغذية والتغذية في جهود تحسين حياة السكان الريفيين، وأيضا على الطموح لتخطي الاحتياجات الأساسية وزيادة الدخول من أجل تمكين الأسر من تحسين مساكنها، وإرسال أولادها إلى المدارس، والاستثمار في الزراعة.

جيم- المكونات/النتائج

14- سيتم تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج من خلال مكونين تقنيين.

15- **المكون 1: البيئة التمكينية لتنمية الأعمال الزراعية** ستساعد على خلق بيئة سياساتية ومؤسسية تمكينية للزراعة والتنمية الريفية الموجهتين تجاريا. وسوف تنهض بعمل بناء القدرات الذي بدأه برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وتساعد على معالجة قضايا إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إعادة توجيه سياسات القطاعات الفرعية لإدماج إدارة مخاطر المناخ.

16- **المكون 2: شراكات الأعمال الزراعية المستدامة** سوف تبني قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة ومقدمي الخدمات لهم للتنافس على وتنفيذ المنح المقابلة. وهذا عامل نجاح رئيسي لتيسير إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة، وتعزيز انخراطهم في عملية مرفق المنح المقابلة، وتحسين إنتاجيتهم، ودخولهم، ونواتجهم التغذوية. وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال التعليم التغذوي والتدريب على الزراعة كعمل تجاري، فضلا عن توسيع وتعزيز خبرة برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة فيما يتعلق بمرفق المنح المقابلة ضمن إطار الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وسوف يكون لمرفق المنح المقابلة ثلاث نوافذ: ربط المزارعين الخارجين من زراعة الكفاف بالأسواق؛ وتعزيز تنمية المشاريع الزراعية الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة؛ وتيسير شراكات الأعمال الزراعية المناصرة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تدعم هذه النوافذ التدخلات من جانب العرض والطلب على حد سواء لزيادة المخرجات، والإنتاجية، والجودة، والقدرة على الصمود.

17- **المكون 3: تنفيذ البرنامج** سيجري من خلال مكتب تنسيق البرنامج. وسوف يمول البرنامج، بالإضافة إلى الأنشطة المخططة، تكاليف مكتب تنسيق البرنامج، والمعدات المكتبية، والمواد الاستهلاكية المكتبية،

والمركبات وتكاليف الصيانة المرتبطة بها. وسوف يوفر مرتبات موظفي مكتب تنسيق البرنامج، والتدريب، والمساعدة التقنية لمعالجة احتياجات محددة. وسيكون مكتب تنسيق البرنامج مسؤولا عن تنسيق ورصد أنشطة البرنامج، بما في ذلك: الإدارة والإبلاغ الماليين؛ والتوريد؛ وإعداد خطط العمل والميزانيات السنوية؛ والرصد والتقييم/إدارة المعرفة. وسيجري مكتب تنسيق البرنامج اجتماعات لاستعراض خطط العمل والميزانيات السنوية، ومسوح النتائج السنوية، واستعراضات التنفيذ نصف السنوية، وحلقات عمل تقاسم المعرفة السنوية. وسوف تستند النتائج والإبلاغ الموجه نحو التعلم إلى مدخلات من المستفيدين وشركاء التنفيذ.

ثالثا– تنفيذ البرنامج

ألف– النهج

18- استنادا إلى الدروس المستفادة من برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ستكون نقطة الدخول بالنسبة للعملاء المستهدفين وسطاء السوق. وسيكون التركيز على نهج "تأثير السوق" أكثر منه على نهج "حفز الإمداد". ويشمل وسطاء السوق وسطاء الجملة للمخرجات، وتسويق المدخلات، وتقديم الخدمات، ورابطات السلع. وسيكون عملاء الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص الأعمال الزراعية الكبيرة، باستثناء سلع مثل الذرة المدعومة بشكل قوي من الحكومة وشركاء إنمائيين آخرين. كما سيتم استهداف المشاريع الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة، ولا سيما في إقامة روابط مع أسر الفئتين باء وجيم. وسيكون وسطاء السوق الشركاء الأساسيين للبرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، وأصحاب الحيازات الصغيرة المستفيدين. ويوفر هذا النهج فرصا لتوسيع النطاق والتكرار الخارجي المستدامين على أساس الحوافز التجارية.

19- سيعتمد البرنامج نهج سلسلة القيمة الشاملة لتحسين الفائض الاقتصادي عن طريق تحديد المجالات التي يمكن تحسين الكفاءة، والإنتاجية، والجودة فيها. وسوف يستخدم المؤسسات الحكومية وشراكات القطاع الخاص كنقطة دخول ليصل من خلالها إلى المزارعين والمشاريع الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة. وسيمتد تنفيذ البرنامج لفترة سبع سنوات، وسيتم إدماجه في النظام الحكومي اللامركزي. وسيجري تنسيق البرنامج مع البرنامج القطري للصندوق ومبادرات الحكومة والشركاء الإنمائيين الآخرين. ويتم البحث في تعاون محتمل مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

باء– الإطار التنظيمي

20- ستكون وزارة الزراعة الوكالة المنفذة، وستكون نظم التنفيذ مدمجة بالكامل في الهياكل الحكومية اللامركزية. وستبني ترتيبات التنفيذ على الآليات المستخدمة في برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، للتمكين من انتقال سلس من ذلك البرنامج إلى البرنامج المعزز. وستكون دائرة السياسات والتخطيط في وزارة الزراعة مسؤولة عن الإدارة والتنسيق، مدعومة من قبل اللجنة التوجيهية للبرنامج التي يرأسها السكرتير الدائم لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية أو من يرشحه.

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

21- سيتم استخدام الإطار المنطقي كأداة للتخطيط والرصد والتقييم، لضمان أن تكون المعلومات الضرورية متاحة لاتخاذ القرارات الإدارية، وتيسير تقديم التقارير إلى الحكومة، والصندوق، وأصحاب المصلحة. وسيكون التخطيط عملية لامركزية، تبدأ على مستوى الأقسام بإعداد خطط لسلع محددة، والتي سيتم تجميعها في خطة عمل وميزانية سنوية على مستوى البرنامج. ولضمان حافظة متوائمة حقا، سيتم تنسيق خطط العمل والميزانيات السنوية لجميع برامج الصندوق للاستفادة من المزايا النسبية، وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد، وتشجيع الروابط بينها وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

22- سيبني نظام الرصد والتقييم على خبرة برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة ويوفر المعلومات التي يستنار بها في اتخاذ القرارات الإدارية وإعداد التقارير، بما في ذلك البيانات من أجل نظام إدارة النتائج والأثر. وسيركز الرصد على الأنشطة المحددة في خطة العمل والميزانية السنوية، وعلى تكوين نظرة عامة تراكمية عن النتائج/المخرجات. وسيكون نظام الرصد والتقييم لامركزيا تحت إشراف موظف للتخطيط/الرصد والتقييم، وموظف لإدارة المعرفة. وستضمن إدارة المعرفة عملية تعلم مستمرة يتم خلالها تجميع البيانات، وتحليلها، ونشرها كدروس مستفادة، جنبا إلى جنب مع الدراسات المواضيعية والقصص من الميدان. وسوف يحظى تقاسم المعلومات ضمن الحافظة المتوائمة باهتمام خاص.

دال– الإدارة المالية، والتوريد، والتسيير

23- **الادارة المالية.** يصنف مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية المخاطر الكامنة في زامبيا بأنها "متوسطة"، وتتميز بتحسين التسيير، وزيادة فرص القطاع الخاص، وبعض أوجه الضعف في إدارة القطاع العام. وتم تقييم المخاطر الائتمانية من قبل الصندوق على أنها "عالية"، ويرجع ذلك أساسا إلى التأخر المستمر في المبررات من قبل الأقسام، مع ما يترتب على ذلك من مشاكل السيولة، وعدم عمل برمجيات المحاسبة بشكل مثالي، والحاجة إلى تعزيز مراجعة الحسابات الداخلية. ولذلك سيتم وضع تدابير وقائية محسنة للحد من المخاطر إلى مستوى "متوسط". وسوف يستخدم البرنامج المعزز نظم إدارة مالية مماثلة لتلك المستخدمة في إطار برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك برمجيات المحاسبة. غير أنه سيتم البدء بعملية التوريد الخاصة بالبرنامج المعزز في وقت مبكر عن طريق مشروع جار آخر للصندوق. وسيتم توفير التدريب القوي والمساعدة التقنية من البداية. وسيتم إدراج تغطية مراجعة الحسابات الداخلية للبرنامج مرتين في السنة في خطة مراجعة دائرة المراجعة الداخلية في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، والتي سيتم إدراجها في الدورات التدريبية الاستهلالية للبرنامج. وسيتم تقاسم تقارير المراجعة الداخلية وخطط العمل الخاصة بتنفيذ توصيات المراجعة مع الصندوق كشرط من شروط الإبلاغ. وسوف يستند الإبلاغ المالي إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.[2]

24- سيتم فتح حساب معين بالدولار الأمريكي في بنك زامبيا. كما سيتم فتح حسابين تشغيليين، أحدهما معين بالكواشا الزامبية والآخر بالدولار الأمريكي في بنك تجاري – والهدف من الحساب الأخير هو تخفيف

[2] المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – الأساس النقدي.

مخاطر الصرف الأجنبي وسيتم استخدامه للدفع للموردين الأجانب عن العقود المقومة بالدولار الأمريكي ولتكاليف السفر إلى الخارج.

25- لمعالجة مخاطر تأخر تبريرات النفقات من قبل الأقسام: سيتم إجراء التحويلات إلى الأقسام على أساس سلف مرتبطة بأنشطة يجب إغلاقها قبل عمليات الصرف اللاحقة؛ وإدراج نظام لرصد السلف المقدمة إلى الأقسام في برمجيات المحاسبة؛ وتعيين وكلاء/مساعدين على مستوى المحافظات لمتابعة وتيسير عملية التبريرات، ولضمان تجميع تقارير النفقات والوثائق الداعمة من الأقسام وتقديمها إلى مكتب تنسيق البرنامج في الوقت المناسب.

26- ستتم إدارة مرفق المنح المقابلة من قبل مقدم خدمات يُختار على أساس الخبرة ذات الصلة، ويعمل تحت إشراف مكتب تنسيق البرنامج. كما سيتم الاستعانة بمصادر خارجية في مجالي التعبئة المجتمعية والتدريب. وسيتم تجديد موارد المنح المقابلة عند نقطة الصرف للمتلقين للمنح وليس على أساس استخدامهم الكامل لها. وسيتم تضمين جدول زمني للدفع على أساس الأداء في العقود، وسيتم رصد المنح بشكل منتظم. كما سيتم إدراج إجراءات في دليل المنح لضمان الشفافية والحد من مخاطر سوء التصرف. وبعد تخصيص المنح تحت النوافذ المعنية، يجب على المقترض أن يضمن أن مراجعة حسابات عملية تخصيص المنح، واعتماد واستخدام أموال المنح تجرى من قبل مقدم خدمات مستقل ومقبول لدى الصندوق. ولا يمكن السحب من فئة المنح إلا بشرط أن يقرر الصندوق أن مثل هذه المراجعات مرضية.

27- **مراجعة الحسابات**. سيقوم مكتب المراجع العام في زامبيا بإجراء مراجعة خارجية للبرنامج سنويا، أو سيكون له سلطة تقديرية لتعيين شركة مراجعة حسابات خاصة مستقلة مقبولة لدى الصندوق. وسيتم إنشاء نظم للرقابة الداخلية على مستوى مكتب تنسيق البرنامج، وسوف تقوم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بالإشراف من خلال دائرة المراجعة الداخلية التابعة لها. وسوف تستعرض بعثات الإشراف تقارير المراجعة الداخلية وتقيّم ردود الإدارة على التوصيات. كما سيتم التحقق من الضوابط الداخلية أثناء عملية المراجعة الخارجية السنوية من قبل المراجع العام، وإبلاغها إلى الصندوق في رسائل الإدارة. وسيتم تقديم تقارير مراجعة الحسابات للصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية.

28- **التوريد**. سيتم تطبيق إجراءات التوريد الوطنية إلى الحد الذي تتسق تلك مع المبادئ التوجيهية للصندوق، وشرط أن يتم تقييمها على أنها مرضية أو أفضل. وهذا ينطبق على جميع أنواع التوريد باستثناء العطاءات التنافسية الدولية للعقود فوق عتبة متفق عليها. وسوف يتبع تخطيط التوريد النماذج الموجودة في دليل التوريد في الصندوق كما تم تكييفه بالفعل مع برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وغيره من البرامج التي يدعمها الصندوق امتثالا لهيئة التوريد العامة في زامبيا. وأسفر تقييم للتوريد أجري على عمليات برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة عن درجة مخاطر متوسطة، إلى حد كبير نتيجة لتحديات التوظيف التي تواجه وحدة التوريد والإيرادات في وزارة الزراعة، والتي تؤدي إلى تأخيرات في دورة التوريد، تفاقمها العمليات الطويلة، بما في ذلك الموافقة على العقود من قبل وزارة العدل. وسوف تشمل التدابير الرامية إلى تحسين أداء التوريد ما يلي: تعيين متخصص في التوريد لدعم وحدة التوريد والإيرادات؛ وبناء قدرات وحدة التوريد والإيرادات، وبرنامج النهوض

بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ووزارة العدل لمعالجة التأخيرات في التوريد؛ ودمج نماذج التوريد في برمجيات الإدارة المالية.

هاء- الإشراف

29- سوف يجري الصندوق والحكومة بعثات إشراف، عادة كل ستة أشهر، لتقييم الإنجازات والدروس المستفادة والتأمل في طرق لتحسين الأداء. وسيركز دعم التنفيذ على التخطيط، والتوريد، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، وتقديم المساعدة التقنية. وتشمل أهم المهارات التي سيتم توفيرها ما يلي: تحليل سلاسل القيمة؛ والإدارة المالية والتوريد؛ والرصد والتقييم؛ وتحليل الفقر والقضايا الجنسانية، والاستهداف؛ وإدارة المشروعات. وستشمل القضايا الرئيسية التي من المحتمل أن تتطلب انتباه البعثات ما يلي: الرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة؛ والتأخيرات في التنفيذ والإبلاغ؛ والتوريد؛ والشراكات، والمستفيدين، والقطاع الخاص؛ وتدخلات بناء القدرات.

رابعا- تكاليف البرنامج، وتمويله، وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

30- تقدر التكاليف الإجمالية، بما في ذلك الطوارئ السعرية، والرسوم والضرائب، بما يعادل 29.7 مليون دولار أمريكي، يمثل ما يقرب من 1 مليون دولار أمريكي (3 في المائة) منها محتوى النقد الأجنبي، و1.2 مليون دولار أمريكي (4 في المائة) الرسوم والضرائب. ويبلغ إجمالي التكاليف الأساسية حوالي 28.1 مليون دولار أمريكي، في حين تمثل الطوارئ السعرية ما يقدر بنحو 1.5 مليون دولار أمريكي (5 في المائة من التكاليف الأساسية). وتمثل تكاليف الاستثمار 80 في المائة من التكاليف الأساسية، والتكاليف المتكررة 20 في المائة. وتبلغ الأموال المخصصة للإدارة والتنسيق حوالي 5.0 ملايين دولار أمريكي (17 في المائة من التكاليف الإجمالية).

الجدول 1

تكاليف البرنامج بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المقترض		*قرض الصندوق*		*منحة الصندوق*		*المستفيدون*		*القطاع الخاص*		*الجهات الممولة الأخرى*		*المجموع*	
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	**%**
1- البيئة التمكينية لتنمية الأعمال الزراعية														
ألف- وضع سياسة للأعمال الزراعية	99	4.4	1 251	56.0	65	2.9	-	-	108	4.8	712.3	31.8	2 235	7.5
باء- التعزيز المؤسسي للأعمال الزراعية	277	17.1	1 119	69.0	227	14.0	-	-	-	-	-	-	1 623	5.5
المجموع الفرعي	375	9.7	2 371	61.4	291	7.6	-	-	108	2.8	712.3	18.5	3 858	13.0
2- شراكات الأعمال الزراعية المستدامة											-	-		
ألف- الربط الاستراتيجي بين للمزارعين الخارجين من زراعة الكفاف بالأسواق	374	3.4	8 200	73.9	719	6.5	1 232	11.1	572	5.2	-	-	11 098	37.4
باء- تعزيز تنمية المشاريع الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة	369	5.7	4 255	65.3	-	-	-	-	1 890	29.0	-	-	6 515	22.0
جيم- تيسير شراكات الأعمال الزراعية المؤثرة على السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	150	5.1	1 895	64.6	-	-	-	-	887	30.2	-	-	2 932	9.9
المجموع الفرعي	894	4.4	14 350	69.9	719	3.5	1 232	6.0	3 349	16.3	-	-	20 544	69.2
3- تنفيذ البرنامج	737	14.0	4 533	86.0	-	-	-	-	-	-	-	-	5 270	17.8
مجموع تكاليف البرنامج	**2 006**	**6.8**	**21 254**	**71.6**	**1 011**	**3.4**	**1 232**	**4.2**	**3 457**	**11.7**	**712.3**	**2.4**	**29 672**	**100.0**

باء- تمويل البرنامج

31- سيقوم الصندوق بتمويل البرنامج من خلال منحة تعادل قيمتها حوالي 1.01 مليون دولار أمريكي، وقرض بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته حوالي 21.25 مليون دولار أمريكي. وتتعلق الأنشطة الممولة بمنحة في معظمها ببناء القدرات وتيسير انتقال الأسر من الفئة ألف إلى الفئة باء، وفي نهاية المطاف إلى الفئة جيم. وسوف توفر الحكومة 2 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك، في شكل ضرائب ورسوم، والمستفيدون 1.23 مليون دولار أمريكي، وذلك أساسا كمساهمة عينية. وسيساهم القطاع الخاص بمبلغ 3.46 مليون دولار أمريكي من خلال حصة المنح المقابلة؛ ومعهد إندابا لبحوث السياسات الزراعية حوالي 0.51 مليون دولار أمريكي من خلال تقديم المساعدة التقنية لوضع السياسات؛ ومنتدى إدارة المخاطر الزراعية 0.2 مليون دولار أمريكي لأنشطة إدارة المخاطر الزراعية.

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المقترض		قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		القطاع الخاص		معهد إندابا		منتدى المخاطر		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
أولا- تكاليف الاستثمار																
ألف- الاستشارات	0	-	1 587	68.9	585	25.4	132	5.7	-	-	-	-	-	-	2 304	7.8
باء- المعدات والمواد	21	16.0	108	84.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	129	0.4
جيم- الأشغال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دال- المركبات	355	41.3	505	58.7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	860	2.9
هاء- حلقات العمل	-0	-	335	47.1	104	14.6	103	14.4	108	15.2	62	8.7	-	-	712	2.4
واو- التدريب	749	20.7	1 120	31.0	321	8.9	283	7.8	1 145	31.6	-	-	-	-	3 617	12.2
زاي- السلع والخدمات والمدخلات	-	-	3 252	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3 252	11.0
حاء- المنح والإعانات	0	-	9 610	75.5	-	-	715	5.6	2 204	17.3	-	-	200	1.6	12 729	42.9
طاء- مبالغ غير مخصصة	-	-	250	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	250	0.8
مجموع تكاليف الاستثمار	1 125	4.7	16 768	70.3	1 011	4.2	1 232	5.2	3 457	14.5	62	0.3	200	0.8	23 854	80.4
ثانيا-التكاليف المتكررة																
ألف- التكاليف التشغيلية	143	16.0	572	63.9	-	-	-	-	-	-	180	20.1	-	-	896	3.0
باء- المرتبات والعلاوات	738	15.0	3 913	79.5	-	-	-	-	-	-	270	5.5	-	-	4 922	16.6
مجموع التكاليف المتكررة	882	15.2	4 485	77.1	-	-	-	-	-	-	451	7.7	-	-	5 817	19.6
مجموع تكاليف البرنامج	**2 006**	**6.8**	**21 254**	**71.6**	**1 011**	**3.4**	**1 232**	**4.2**	**3 457**	**11.7**	**512**	**1.7**	**200**	**0.7**	**29 672**	**100.0**

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

32- سيقوم البرنامج بتعزيز تحول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من إنتاج على مستوى الكفاف أساسا إلى إنتاج موجه تجاريا من خلال بناء شراكات مستدامة ومربحة مع شركات الأعمال الزراعية. ويتوقف الأساس المنطقي الاقتصادي على تحسين إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة من خلال الشراكات مع شركات الأعمال الزراعية (نهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص) التي توفر تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا، والمدخلات، والمعرفة حول التكنولوجيات المحسنة، وخدمات أفضل، وتعزيز فرص التسويق. وسوف تقدم المساعدة للمستفيدين لتطوير قدراتهم الريادية وقدراتهم في مجال الأعمال من خلال الحصول على الدعم التقني والتدريب.

33- وستكون النتيجة: (أ) زيادة الإنتاجية وجودة المنتج؛ (ب) أسعار أفضل وأكثر استقرارا من خلال المشاركة في الزراعة التعاقدية و/أو ترتيبات التعاقد مع المتعهدين التي توفر وصولا أفضل إلى الأسواق؛ (ج) توسيع حجم المزارع والتوسع في اعتماد الممارسات الزراعية المحسنة؛ (د) شراكات مستدامة مع القطاع الخاص وتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات؛ (هـ) القيمة المضافة من خلال التجميع، والفرز، والتصنيف، والتجفيف، والتخزين.

34- **المستفيدون المباشرون من البرنامج.** يشكل المستفيدون الرئيسيون حوالي 000 61 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما الشباب والأسر التي ترأسها نساء. وهذا يشمل 000 40 من مزارعي الكفاف من الفئة ألف؛ و000 16 من المزارعين النشطين اقتصاديا من الفئة باء؛ و000 5 من المزارعين الموجهين تجاريا من الفئة جيم. وإذا افترضنا أن متوسط حجم الأسرة هو خمسة أفراد، فإن العدد الإجمالي للمستفيدين سيكون حوالي 000 305.

35- **المستفيدون غير المباشرين من البرنامج.** سوف يستفيد عدد كبير من أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل غير مباشر من خلال نشر المعرفة حول التكنولوجيات المحسنة، وتحسين الوصول إلى خدمات التسويق والمعلومات التجارية. كما سيستفيد المستهلكون أيضا من منتجات أكثر ذات نوعية أفضل، ومن أسعار أفضل، مع آثار إيجابية على التغذية والأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد كل أولئك الذين يعيشون في المناطق التي ينشط فيها البرنامج المعزز من تعزيز الاقتصادات المحلية، وزيادة فرص العمل، وتنمية الأنشطة الاقتصادية التكميلية (مثل تجار المدخلات).

دال- الاستدامة

36- **الاستدامة الاقتصادية/استدامة الدخول.** سوف يعزز نهج سلاسل القيمة الذي توجهه السوق المبادرة الريادية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وإدماجهم في سلاسل القيمة. وسيؤدي هذا إلى توجيه المجموعات والأفراد من أصحاب الحيازات الصغيرة نحو الفرص المتاحة في السوق والالتزام الدائم بين الشركاء في سلاسل القيمة بتعزيز خلق القيمة. وسوف تضمن الروابط مع الأسواق وجود منفذ لفائض إنتاج مزارعي الكفاف أساسا لمساعدتهم على الانتقال إلى الزراعة كعمل تجاري. وطالما أثبتت الروابط التي أنشئت أنها مربحة ومفيدة للطرفين، فإن النتائج ستكون مستدامة على المدى البعيد.

37- **الاستدامة البيئية** سيتم تعزيزها من خلال تطبيق المعايير البيئية من قبل متلقي منح مرفق المنح المقابلة، وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية كجزء من الأنشطة الممولة من المنحة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال بناء القدرات في الإجراءات البيئية والاجتماعية وإدارة المخاطر. وفي حين سيكتسب المستفيدون فوائد ملموسة من هذه المعايير والخطط، فإن تلك النتائج قد لا تتحقق على المدى القصير. وسيقوم فريق الإدارة بالإشراف على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لتعزيز فوائد دمج ممارسات الإدارة البيئية، فضلا عن المبادلات مع الفوائد على المدى القصير التي قد تؤثر سلبا على قاعدة الموارد الطبيعية. وسوف يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المسؤوليات والمعايير لرصد الآثار البيئية ويشمل آليات للمعلومات الارتجاعية لدمج أي عوامل خارجية إيجابية.

38- **الاستدامة المؤسسية.** لضمان الملاءمة، والملكية، والاستدامة، سوف يعمم البرنامج المعزز التخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم في الأطر المؤسسية اللامركزية للحكومة، ويوائمها مع الأهداف والسياسات الوطنية. وسيتم دعم المؤسسات المشاركة وتعزيزها لبناء القدرات المؤسسية (كما في المكون 1-باء) والاستدامة. وسيتم تعبئة المجتمعات المحلية، والمؤسسات الشعبية وتعزيزها لبناء قدرتها على الاستدامة، والحصول على ملكية تدخلات البرنامج.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

39- يحدد الإطار المنطقي مجالات المخاطر الرئيسية، ويشكل رصد المخاطر جزءا من نهج الرصد والتقييم. وترد أدناه تفاصيل المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من آثارها.

40- هناك احتمال ألا تتحول ذخيرة الشراكات واسعة النطاق بين المنتجين والقطاعين العام والخاص جهات متلقية للمنح، بسبب الافتقار إلى الوعي أو وجود تسهيلات منح أكثر جاذبية في إطار برامج أخرى. وسيتم التخفيف من أثر هذه المخاطر من خلال: (أ) تعزيز وجود وشروط وأحكام منح الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ (ب) تحديد جهات محتملة لتلقي المنح ودعوتها لتقديم طلبات؛ (ج) التعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين لضمان تنسيق شروط وأحكام مرافق المنح المقابلة. وقد جرت مناقشات بالفعل مع الشركاء الإنمائيين الآخرين حول هذه القضية.

41- قد لا تكون فرق الإرشاد على مستوى الأقسام وما دونه مستعدة بما فيه الكفاية لتحديد ودعم المتلقين المحتملين لمنح المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومن بين الدروس المستفادة من برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة أن التدريب على الأعمال وإجراءات المنح ركزت على نطاق ضيق من الموظفين الحكوميين. وسوف يضمن البرنامج المعزز أن يتلقى موظفو الإرشاد العامون والمتخصصون بالسلع التدريب في الزراعة كعمل تجاري، والانخراط مع القطاع الخاص، وإدارة منح المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والإشراف عليها.

42- القدرات المحدودة لبعض المؤسسات قد تؤخر التنفيذ. للتخفيف من آثار هذه المخاطر، يشمل البرنامج بناء قدرات المؤسسات التي تواجه تحديات محددة في مجال القدرات (المكون الفرعي 1-باء).

43- قد يكون أصحاب المصلحة من القطاع الخاص مترددين بشأن الانخراط بشكل كامل في البرنامج، مما يؤدي إلى اعتماد المزارعين على المؤسسات الحكومية من أجل الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص تقديمها. وللتخفيف من آثار هذه المخاطر، يوفر البرنامج تمثيل القطاع الخاص على اللجنة التوجيهية للبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، سيلعب مقدم خدمات مرفق المنح المقابلة دورا محفزا في مشاركة القطاع الخاص.

44- التأخير في بدء البرنامج قد يؤدي إلى احتمال تأخيرات في التنفيذ وتخلف في الصرف. وللتخفيف من هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، يقوم الصندوق والحكومة باتخاذ خطوات لضمان انتقال سلس بين برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والبرنامج المعزز.

45- والنقص في طلبات المنح المقابلة ذات الجودة العالية قد يؤدي إلى بطء صرف موارد المنح. وسوف يوفر البرنامج التدريب للمتقدمين بالطلبات، ويعزز مرفق المنح المقابلة على نطاق واسع، ويحدد متلقين محتملين للمنح على أساس دراسات لتحديد نطاق سلاسل القيمة.

46- من المحتمل أن يكون لتغير المناخ وتقلبه أثر سلبي على الإنتاجية، ولا سيما على الزراعة البعلية وحيث لا يملك المزارعون سوى موارد محدودة لإدارة مخاطر مثل الآفات والأمراض. وتشمل تدابير الحد من الآثار بناء القدرات في مجال إدارة المخاطر المناخية، وتحليل الهشاشة الذي ستستثير به عملية اختيار سلاسل القيمة.

47- المخاطر الائتمانية، التي سيتم التخفيف منها عن طريق الضوابط التي تم تفصيلها في القسم ثالثا–دال أعلاه، كانت نتائج تقييمها متوسطة.

خامسا– الاعتبارات المؤسسية

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق

48- سيتم تنفيذ البرنامج بالامتثال للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، وكذلك لسياسات الصندوق بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ. ويعترف البرنامج بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأصول الطبيعية من خلال بناء قدرات المزارعين في مجال الإدارة البيئية، والمعايير المستخدمة في اختيار شركاء مرفق المنح المقابلة. وسوف يدعم النُهج الذكية مناخيا، ويحدد المعايير الدنيا للمستفيدين فيما يتعلق بالصمود في وجه تغير المناخ، وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر البيئية، والاجتماعية، والمناخية. وسوف يلتزم أيضا بمبدأ تنويع سبل العيش للحد من الهشاشة وبناء القدرة على الصمود. ويمتثل البرنامج أيضا لسياسة الاستهداف في الصندوق (2006) وسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين للمرأة (2012). ومن بين الـ 000 10 أسرة فقيرة المستعدة للسوق المستهدفة، 30 في المائة منها على الأقل ترأسها نساء، و25 في المائة شباب. وعلاوة على ذلك، يتواءم التركيز على التغذية مع التزام الصندوق بالتدخلات الحساسة للتغذية وتعميم التغذية.

باء– المواءمة والتنسيق

49- يدعم البرنامج سياسة الحكومة بشأن الحد من الفقر من خلال إضفاء الطابع التجاري على أعمال أصحاب الحيازات الصغيرة بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص. وضمن هذا الإطار، من المتوقع أن تركز وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على وظائفها الأساسية، والتي تشمل وضع السياسات، والتشريعات، والأنظمة. وقد تم وضع البرنامج بالتشاور مع الشركاء المنخرطين في تحسين الإنتاجية الزراعية والروابط مع الأسواق. وسيتم دعوة الشركاء المعنيين للمشاركة في فرز واختيار السلع، ورسم خرائط لسلاسل القيمة المختارة، ووضع وتنفيذ خطط التدخل.

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

50- يبني البرنامج على خبرة الصندوق كمسعى للشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص يهدف إلى الحد من الفقر الريفي من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية الريفية من خلال تحول المنتجين من أصحاب

الحيازات الصغيرة (بما في ذلك مزارعي الكفاف) إلى مزارعين تجاريين على نطاق صغير يحققون الربح. وهو يسعى إلى تحسين فعالية السياسات والممارسات لتسريع نمو الزراعة والأعمال التجارية بين 1.5 مليون أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة في زامبيا. وسيعزز البرنامج التركيز على النساء والشباب كمجموعات مستهدفة ذات أولوية، ويدعم تعميم الزراعة/الأعمال الزراعية الحساسة للتغذية.

دال- الانخراط في السياسات

51- الانخراط في السياسات جزء لا يتجزأ من البرنامج اعترافا بالحاجة إلى إطار مؤسسي شمولي ومواتٍ من أجل قطاع الأعمال الزراعية، الذي يشرك أصحاب الحيازات الصغيرة في السياسات من التصميم إلى التنفيذ. وسيدعم البرنامج الحكومة في إنشاء سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية للزراعة والتنمية الريفية الموجهتين تجاريا، والمساعدة في بناء هياكل لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر الزراعية.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

52- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية زامبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كذيل أول بهذه الوثيقة.

53- وجمهورية زامبيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

54- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا- التوصية

55- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية زامبيا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة عشر مليونا وخمسمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 500 15 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية زامبيا منحة تعادل قيمتها سبعمائة وأربعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 740 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Enhanced-Smallholder Agribusiness Promotion Programme

(Negotiations concluded on 28 November 2016)

Loan Number: _____
Grant Number: _____

Programme Title: Enhanced-Smallholder Agribusiness Promotion Programme ("E-SAPP" or "the Programme")

Republic of Zambia (the "the Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

HEREBY agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and Grant to the the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is fifteen million five hundred thousand Special Drawing Rights (SDR 15 500 000).

   B. The amount of the Grant is seven hundred and forty thousand Special Drawing Rights (SDR 740 000).

2. The Loan is granted on highly concessional terms, and shall be free of interest but bear a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum payable semiannually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of forty (40) years, including a grace period of ten (10), years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the United States dollar (USD).

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.

5. Payments of service charge shall be payable on each 1 May and 1 November.

6. There shall be one Designated Account denominated in USD at the Bank of Zambia to receive the proceeds of the Loan and the Grant.

7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Programme as foregone taxes and duties in an amount estimated equivalent to about two million United States dollars (USD 2 000 000).

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be Ministry of Agriculture (MoA), Policy and Planning Department.

2. The following are designated as additional Programme Parties: the Indaba Agricultural Policy Research Institute (IAPRI) and the Platform for Agricultural Risk Management (PARM).

3. The Programme Completion Date shall be the seventh anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

1. The Financing will be administered and the Programme supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) The Borrower/Recipient shall have duly opened the Designated Account referred to in Section B.6.

(b) An off-the-shelf accounting software able to provide financial reports as per IFAD standards shall have been duly procured, installed and implemented.

(c) The Programme Coordination Office (PCO) shall have been duly established and key Programme management positions (a Programme Coordinator; a Financial Controller and Administrator; a Planning, Monitoring and Evaluation Officer, a Procurement Officer and a Matching Grant Manager) shall have been filled by personnel acceptable to IFAD.

(d) The Borrower/Recipient shall have established the Programme Steering Committee (PSC) headed by the Permanent Secretary of the MoA.

2. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Secretary of Treasury
Ministry of Finance
P. O. Box 50062
Chimanga Road
Lusaka, Zambia

For the Fund:

President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the the Borrower/Recipient.

REPUBLIC OF ZAMBIA

_____
Authorized Representative
(Name and title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Objective.* The Programme development objective is to increase the volume and value of agribusiness outputs sold by smallholder producers. The Programme shall have a multiple commodity focus and nationwide coverage. The selection of the commodities will define the geographic focus of interventions. The Programme will focus on three commodity groups: (a) legumes (groundnuts, soybeans, beans and cowpeas); (b) small livestock (poultry, goats, sheep and pigs); and (c) rice. These were selected on the following basis: (a) over 70 per cent of smallholders produce these commodities as both food and cash crops; (b) the commodities have significant nutritional benefits; (c) they help fill the seasonal hunger period; (d) they have high potential for commercialization through partnerships with the private sector, efficiency gains and value addition; (e) there is a high level of interest among market intermediaries; and (f) there is potential to deliver quick results. However, the larger grants under the public-private-producer partnerships (4P) facility will not be restricted to the above value chains or regions.

2. *Goal*. The Programme goal is to increase the incomes and food and nutrition security of rural households involved in market-oriented agriculture. This underlines the central importance of food and nutrition in efforts to improve the lives of the rural population, but also the ambition to reach beyond basic needs and increase incomes to enable households to improve dwellings, send children to school and invest in agriculture.

3. *Target group.* The Government classifies Zambia's 1.5 million smallholder farming households in three categories. Category A (subsistence farmers) will form the majority of the target group. Category B (economically active), and Category C (commercially oriented farmers) will also be targeted to help develop the Programme's agribusiness linkages, considering that they are already producing a surplus for the market. The Programme will work with approximately 40,000 Category A, 16,000 Category B and 5,000 Category C households.

4. *Components*. The Programme shall consist of the following components:

4.1. *Component 1*. Enabling environment for agribusiness development. The Component will help to establish an enabling policy and institutional environment for commercially oriented agriculture and rural development. It will advance the capacity-building work initiated by SAPP and help to address risk management issues. In addition, subsector policies will be reoriented to integrate climate risk management.

4.2. *Component 2*. Sustainable agribusiness partnerships. This Component will build the capacity of smallholders and their service providers to compete for, and implement, matching grants. This is a key success factor to facilitate the integration of smallholder farmers within value chains, promote their engagement in the MGF process and improve their productivity, incomes and nutritional outcomes. This will be achieved through nutritional education and training on farming as a business, as well as extending and strengthening SAPP's MGF experience within a 4P framework. There will be three MGF windows: linkage of graduating subsistence farmers to markets; enhancing micro, small and medium agro enterprise (MSME) development; and facilitating pro-smallholder agribusiness partnerships. They will support interventions on the supply and demand sides alike to increase output, productivity, quality and resilience.

4.3. *Component 3*. Programme implementation. The Component will be conducted through a Programme Coordination Office (PCO). The Programme will finance the PCO costs, office equipment, office consumables, and vehicles and associated maintenance costs. It will provide PCO staff salaries, training and technical assistance to address specific needs. The PCO will be responsible for coordinating and monitoring Programme activities, including: financial management and reporting; procurement; the preparation of annual work plans and budgets (AWPBs); and monitoring and evaluation (M&E)/knowledge management. The PCO will conduct annual AWPB review meetings, annual outcome surveys, biannual implementation reviews and annual knowledge-sharing workshops. Results and learning-oriented reporting will be based on inputs from beneficiaries and implementing partners.

II. Implementation Arrangements

5. *Lead Programme Agency.* The Ministry of Agriculture (MoA) will be the executing agency and delivery systems will be fully integrated into decentralized government structures. Implementation arrangements will build on the mechanisms employed by SAPP, enabling a seamless transition from SAPP to E-SAPP. The MoA Policy and Planning Department will be responsible for administration and coordination, and supported by a programme steering committee chaired by the Permanent Secretary of MoA or his/her nominee.

6. *PCO.* The PCO will be charged with the overall responsibility of coordinating and monitoring implementation of Programme activities, including: (a) financial management and reporting; (b) coordination of all procurements for goods and services; (c) preparation and coordination of Annual Work Plans and Budgets (AWPBs); and (d) monitoring and evaluation of Programme activities and undertaking knowledge management. The PCO will conduct annual AWPB review meetings, annual outcome surveys, biannual implementation progress reviews and annual national stakeholders' knowledge sharing workshops. Results and learning-oriented progress reporting will be based on inputs from beneficiaries and implementing partners using appropriate technologies. Monitoring results will be part of the six monthly progress reports and assessment/evaluations of the Programme will be an essential element of all reviews.

7. *Matching Grant Facility*. The Matching Grant Facility (MGF) will be managed by a service provider selected on the basis of relevant experience, working under the supervision of the PCO. Community mobilization and training will also be outsourced. The matching grants will be replenished after each disbursement to grantees, not once grantees have fully utilized the grants. A performance-based payment schedule will be included in contracts, and grants will be regularly monitored. Procedures will be included in the grant manual to guarantee transparency and minimize the risk of malpractice. After allocation of the grants under their respective windows, the Borrower/Recipient shall ensure that audits of the grant allocation process, approval and use of grant funds are carried out by an independent service provider acceptable to IFAD. Withdrawals from the grants category may only be made on condition that IFAD has determined that such audits are satisfactory.

8. *Planning.* The Logical Framework will be used as a tool for planning and M&E, to ensure that necessary information is available for management decision-making, and to facilitate reporting to the Government, IFAD and stakeholders. Planning will be a decentralized process, starting at the district level with the preparation of commodity-specific plans, which will be aggregated into a Programme-wide AWPB. To ensure a truly aligned portfolio, AWPBs for all IFAD programmes will be harmonized to capitalize on comparative advantages, minimize duplication, encourage linkages between them and ensure the optimal use of resources.

9. *Monitoring and Evaluation*. The M&E system will build on the experience of SAPP and provide information that informs management decision-making and reporting,

including data for IFAD's Results and Impact Management System (RIMS). Monitoring will focus on the activities defined in the AWPB, and on creating a cumulative overview of results/outputs. The M&E system will be decentralized under the oversight of a planning/M&E officer and a knowledge management officer. Knowledge management will ensure a continuous learning process in which data are compiled, analysed and disseminated as lessons learned, along with thematic studies and stories from the field. Information-sharing within the aligned portfolio will receive particular attention.

10. *Financial management*. The Programme shall employ similar financial management systems to those used under SAPP, including the accounting software. Strong training and technical assistance will be provided to ensure that the Programme will be in full compliance with the government's and the Fund's financial requirements. Coverage of biannual internal programme audits will be included in the audit plan of the MoA Internal Audit Department. All internal audit reports and action plans to implement audit recommendations will be shared with IFAD.

To address the risk of delayed justification of expenditures by districts: transfers to districts will be made on the basis of activity-tagged advances that must be retired before subsequent releases; a system for monitoring advances to districts will be included in the accounting software; and agents/assistants will be recruited at the provincial level to follow up and facilitate the justification process and to ensure expenditure reports and supporting documentation from the districts are collated and submitted to the PCO on a timely basis.

11. *Audit.* The Office of the Auditor General of Zambia will conduct an external audit of the Programme annually or will have the discretion to appoint an independent private audit firm acceptable to IFAD. Internal control systems at the PCO level will be established and MoA will maintain oversight through its Internal Audit Department. Supervision missions will review internal audit reports and assess management responses to recommendations.

12. *Supervision*. IFAD and the Government will conduct supervision missions, normally every six months, to assess achievements and lessons learned and reflect on ways to improve performance. There will also be a Mid-Term Review after three years of Programme implementation. Implementation support will focus on planning, procurement, financial management, M&E and the provision of technical assistance. The most important skills to be provided include: value chain analysis; financial management and procurement; M&E; poverty and gender analysis and targeting; and project management. Key issues likely to require the attention of the missions will include: M&E, learning and knowledge management; implementation and reporting delays; procurement; partnerships, beneficiaries and the private sector; and capacity-building interventions.

13. *Programme Implementation Manual (PIM).* The Programme shall be implemented in accordance with the approved AWPB and the PIM, the terms of which shall be adopted by the Lead Programme Agency subject to the Fund's prior approval. The PIM shall include, among other things: (i) terms of reference, implementation responsibilities and appointment modalities of all Programme staff and consultants; (ii) Programme operating manuals and procedures; (iii) monitoring and evaluation systems and procedures; (iv) a detailed description of implementation arrangements for each Programme component; (v) Terms of Reference (TORs) and modalities for the selection of service providers, to be based on transparent and competitive processes; (vi) detailed modalities of the MGF (Matching Grant Facility); (vii) financial management and reporting arrangements including accounting, approval of payments, financial reporting, internal controls, fixed asset management, as well as internal and external audit; and (viii) the good governance and anti-corruption framework.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant with the allocation of the amounts of the Loan and Grant to each expense Category. All amounts are 100% net of taxes.

Category		Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	Grant Amount Allocated (expressed in SDR)
I.	Consultancies	770 000	350 000
II.	Equipment and material	450 000	
III.	Training	1 110 000	320 000
IV.	Goods, services & inputs	2 710 000	
V.	Grants & subsidies	7 000 000	
VI.	Salaries & allowances	3 270 000	
	Unallocated	190 000	70 000
TOTAL		**15 500 000**	**740 000**

(b) For the Loan, the category "Equipment and material" includes vehicles; the category "Training" includes workshops and the category "Salaries & allowances" includes operating costs. For the Grant, the category "Training" includes workshops.

(c) Category "Grants & subsidies" mainly includes expenses for capacity building of smallholders and their service providers to compete for, and implement, matching grants from E-SAPP: pro-Smallholder Market Pull Agribusiness Partnerships matching grants and Agro-MSME Agribusiness Development matching grants.

2. *Start-up Costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal but after the date of entry into force shall not exceed an aggregate amount of USD 100 000 and shall be incurred only for expenses related to Categories II, III, IV, VI.

Logical framework

RESULTS HIERARCHY	INDICATORS				MEANS OF VERIFICATION			ASSUMPTIONS
	Name	Baseline	Mid-Term	End target	Source	Frequency	Responsibility	
Goal: Increase the incomes, and food and nutrition security, of rural households involved in market-oriented agriculture.	Increase in household asset index (%) [a]	Radio: 48.5% Mobile phone: 50.0% Bicycle: 53.6% Hoe: 74.8% Axe: 54.2% Plough: 21.5%		15% increase over baseline	Large sample surveys	Twice, at programme start-up and completion	Contracted out by PCO, carried out by service provider	A: Political and macroeconomic stability maintained. A: Sustained market demand for supported commodities.
	Prevalence of chronic malnutrition (stunted height for age) (%) [b]	42.1%		37%				
	Proportion of households that are food secure (M/F) [c]	51.4%		59%				
Development objective: Increase the volume and value of agribusiness outputs sold by smallholder producers	Farming HHs who increased the value of sales (in real terms) of supported agricultural produce/ products (M/F) [d]	x	24,400	48,800	Outcome surveys	Annually starting at mid-term	Organized by PCO, data collection by GRZ staff	
	Increased household dietary diversity (at least 5 food groups)	67.5%	70%	80%	Food Survey	Thrice – at Programme start-up, MTR and completion		Increased incomes, sales and value of commodity products influencing family diets.
Component 1: Enabling Environment for Agribusiness Development								
Outcome 1: Policy and institutional environment enhanced for agribusiness development	At least five key recommendations of the ZNADS implemented and effectively benefiting stakeholders by the end of the Programme [e]	x	2	5	Outcome surveys	Bi-annually	PCO and specialized grant management institution	A: Collaboration by the key stakeholders in the agribusiness sector.
Subcomponent 1.1: Agribusiness Policy Development								
Output 1.1.1 Strategic framework that supports agribusiness developed and implementation started.	Key agribusiness studies that guide strategy development completed (number) [f]	x	6	6	IAPRI reports	Bi-annually	IAPRI	A: Effective monitoring and enforcement of conducive regulatory framework.
	Policies, regulations and standards conducive to agribusiness prepared and endorsed (number) [f]	x	2	6	IAPRI reports	Bi-annually	Partnership of IAPRI, the MAL, MLF and agribusiness stakeholders	
Subcomponent 1.2: Institutional Strengthening for Agribusiness								
Output 1.2.2 Capacity of government and private sector to support smallholders and agribusiness partnerships strengthened.	People trained in providing climate sensitive agribusiness advisory services (including Farming as a Business training) (M/F) [g]	x	700	2,000	Service provider reports	Bi-annually	Service provider(s) specialized in business development	A: Staff trained are given the mandate and resources needed for effective service delivery.
RESULTS HIERARCHY	**INDICATORS** **Name Baseline Mid-Term End target**				**MEANS OF VERIFICATION** **Source Frequency Responsibility**			**ASSUMPTIONS AND RISKS**

Component 2: Sustainable Agribusiness Partnerships								
Outcome 2: Collaborative business models between smallholders and other value chain operators for sustainable and climate-resilient agriculture expanded and scaled up.	Number of collaborative and mutually beneficial business arrangements established and operational between smallholders and value chain operators [/h]	x	40	100	Grant recipient reports	Bi-annually	PCO and specialized grant management institution	A: Adherence to contract / agreement terms. A: The market and policy environment allows both agribusiness and producers to reap expected benefits.
Subcomponent 2.1: Strategic Linkages of Graduating Subsistence Farmers to Markets								
Output 2.1 Capacity of subsistence farmers to produce a surplus for the market increased.	Annual gross value of all farm sales (crops & livestock) by smallholder HHs to buyers (ZMW) [/i]	Category A: 2,000 Category B: 5,000 Category C: 17,000	Category A: 3,500 Category B: 10,000 Category C: 30,000	Category A: 5,000 Category B: 17,500 Category C: 60,000	PCO reports	Bi-annually	PCO	
Subcomponent 2.2: Enhancing Agro-Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) Development								
Output 2.2 Capacity of MSMEs to engage in value chain operations increased.	Total value of investments supported through MSME matching grants (US$) [/j]	x	3 million	6.5 million	PCO reports	Quarterly	PCO	A: Enough realistic proposals that benefit both agribusiness and producers will be submitted. A: Willingness to invest own resources by value chain operators / grantees. A: Training / coaching effectively elevates farmers and their organizations to become more reliable partners for agribusiness.
	People receiving services, by type, financed through the MSME MG (M/F) [/k]	x	5,000	14,400	MSME grant recipient reports and PCO reports	Bi-annually	PCO	
	Climate resilient value chain infrastructure / facilities established by type (number) [/l]	x	100	180				
Subcomponent 2.3: Facilitating Pro-Smallholder Market-Pull Agribusiness Partnerships								
Output 2.3 Capacity of large agribusinesses and strategic promoters to engage with smallholders and MSMEs increased.	Total value of investments supported through Pro-Smallholder Market Pull Agribusiness Partnership matching grants (US$) [/j]	x	2 million	4.2 million	4P grant facility management reports	Quarterly	Specialized grant management institution	
	People receiving services, by type, financed through 4P matching grants (M/F) [/k]	x	10,000	21,600	Pro-Smallholder Market Pull Agribusiness Partnership grant recipient reports and the grant facility management reports	Bi-annually	Specialized grant management institution	
	Climate Resilient value chain infrastructure / facilities established by type (number) [/l]	x	20	50				